2021/12 ع م

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 30 ديسمبر2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمارو التنمية والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الإصلاح المالي للشركة التونسية للكهرباء والغاز

فصل وحيد :

تتمّ الموافقة على اتفاقية الضمان الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس بتاريخ 30 ديسمبر 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ قدره ثلاث مائة مليون (300.000.000) أورو للمساهمة في تمويل مشروع الإصلاح المالي للشركة التونسية للكهرباء والغاز.

2021/12 ع م
الـــواردات عـــــــــدد
17 مارس 2021
مجلس نـــوّاب الشعـــب
مكتب الضبط المركـزي

2021/12

شـــرح الأســبـــاب

(مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الإصلاح المالي للشركة التونسية للكهرباء والغاز)

يهدف مشروع القانون إلى الموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتونس بتاريخ 30 ديسمبر 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ قدره ثلاثمائة مليون أورو(300.000.000) للمساهمة في تمويل برنامج الإصلاح المالي للشركة التونسية للكهرباء والغاز.

I. معطيات فنية

1. الإطار العام

يندرج هذا المشروع في إطار برنامج الإصلاح المالي للشركة التونسية للكهرباء والغاز والذي يندرج بدوره ضمن أولويات الاستراتيجية الوطنية لإصلاح وحوكمة المنشآت الوطنية مثلما تمت بلورتها ضمن وثيقة "الكتاب الأبيض حول إصلاح وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية".

2. أهداف المشروع

- تحسين المؤشرات المالية وإعادة التوازنات المالية للشركة وذلك من خلال:
  - إعادة هيكلة المديونية عن طريق تعويض القروض قصيرة المدى بقرض طويل المدى بشروط ميسرة قصد تخفيف الضغط على ميزانية الشركة،
  - توفير السيولة المالية للشركة لمجابهة تأثيرات جائحة كورونا قصد الإيفاء بتعهداتها المالية تجاه المتعاملين معها.
- تنفيذ جملة من الإصلاحات الكفيلة بتحسين أداء الشركة والرفع من مردوديتها وذلك من خلال:
  - تركيز مقومات الحوكمة الرشيدة وتطوير استراتيجية إدارة المخاطر.
  - تطوير التصرف المالي والمحاسبي.
  - دعم الكفاءات في مجال الطاقات المتجددة.

2021/12

الـــولـــوديـــات عـــــــــدد
17 مارس 2021
مجلس نـــوّاب الشعب
مكتب الضبط المركزي

2021/12

3. مكونات المشروع

- دعم مباشر لميزانية الشركة (قسط ب 100 مليون أورو يتم تحريره بمجرد دخول اتفاقية القرض حيز النفاذ).
- إعادة هيكلة القروض وتنفيذ خطة لتحسين الأداء (200 مليون أورو يتم تحريرها ضمن قسطين متساويين).
- اقتناء منظومة إعلامية مندمجة (ERP) (20 مليون أورو في شكل هبة من الاتحاد الأوروبي) ضمن الية Blending التي تهدف إلى تحسين الصبغة التفاضلية للقروض الممنوحة من البنوك الأوروبية لتمويل المشاريع التنموية.
- مساعدة فنية (4.5 مليون أورو في شكل هبة من البنك الممول).

4. كلفة المشروع

- 324.5 مليون أورو أي ما يعادل 1080 مليون دينار تونسي (دون اعتبار الأداءات).

II. عملية التمويل

1. عناصر التمويل

- 300 مليون أورو في شكل قرض من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (موضوع شرح الأسباب الحالي).
- 20 مليون أورو في شكل هبة من الاتحاد الأوروبي.
- 4.5 مليون أورو في شكل هبة (إعانة فنية) يوفرها البنك الممول.

2. صيغة القرض وشروطه المالية

- قرض مباشر لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بضمان الدولة.
- الوثائق التعاقدية:
  - اتفاقية التمويل الممضاة بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والبنك الممول.
  - اتفاقية الضمان الممضاة بين وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار، بصفتها ممثلا للحكومة التونسية، والبنك الممول.
- نسبة الفائدة: 1% (متغيرة مع إمكانية تثبيتها)[1].

[1] تم تحديد نسبة الفائدة بمقتضى اتفاقية التمويل كما يلي: نسبة الفائدة المتغيرة أوروبر 6 أشهر+1%، على أنه يمكن للجهة المستفيدة من القرض طلب تثبيت هذه الفائدة وتطبيقها على الجزء المتبقي من القرض في حال ما أشارت التقديرات إلى توجه نسبة الفائدة نحو الارتفاع وهو ما من شأنه أن يمكن الجهة المستفيدة من التحكم في تكلفة القرض وتقليص قيمة الفوائض.

- عمولة التعهد: 0.5% (مع فترة إمهال بـــ60 يوما)[2].
- عمولة التصرف:1%.[3]

نظرا لطبيعة هذا المشروع المتكون من عنصرين (إعادة هيكلة القروض ودعم الميزانية) فقد تم الاتفاق على أن تكون فترة السداد على النحو التالي:

- 18 سنة مع فترة إمهال لمدة 3 سنوات بالنسبة لقسط (200 مليون أورو).
- 8 سنوات مع فترة إمهال لمدة سنتين بالنسبة لقسط (100 مليون أورو).

3. خصوصيات التمويل

- الطابع التجديدي لهذه العملية: تعتبر عملية التمويل موضوع شرح الأسباب تمشيا جديدا في عمليات تمويل مشاريع وبرامج المؤسسات العمومية يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات هذه المؤسسات (صعوبات مالية، نقائص على مستوى الحوكمة...) وطبيعة حاجياتها من التمويل. حيث من المتوقع أن تفتح هذه العملية المجال أمام شكل جديد من تقنيات تمويل المشاريع العمومية يجمع بين الإصلاحات في مجال الحوكمة المالية والإدارية ودعم مخزونات السيولة مما يمكن من تصنيفها كعملية تمويل نموذجية يمكن اعتمادها، في صورة نجاحها، لإنجاز مشاريع مماثلة لفائدة مؤسسات عمومية أخرى ودعم هذه الأخيرة في مجابهة صعوباتها المالية وإنجاز برامجها الإصلاحية.
- الاثار المالية لهذا التمويل: ستمكن هذه العملية الشركة المستفيدة من إعادة تمويل وهيكلة جزء من قروضها القصيرة والمتوسطة المدى وتعويضها بقرض واحد طويل المدى بقيمة 200 مليون أورو وهو ما من شأنه أن يخفف من عبء التداين على المدى القصير والمتوسط للمؤسسة وإعطائها مجالا لإنجاز إصلاحاتها الضرورية والتي سوف تقود في الأخير إلى تحسين وضعيتها المالية. كما أن هذا التمشي سوف يمكن من الحد من مخاطر السيولة وعدم الترفيع في نسبة تداين الشركة إلا بما قيمته 100 مليون أورو المخصصة لمجابهة التأثيرات المالية لجائحة الكوفيد-19.
- تكلفة القرض: بالنظر إلى العملية في مجملها يمكن اعتبار تكلفة هذا القرض منخفضة من حيث الشروط المالية المريحة (فترة سداد 18 سنة بما فيها 3 سنوات فترة امهال بالنسبة لـــ 200 مليون أورو وفترة سداد بـــ 8 سنة بما فيها سنتان إمهال بالنسبة لـــ 100 مليون

---

[2] عمولة التعهد: يتم احتسابها بداية من 60 يوم إثر تاريخ توقيع اتفاقية القرض. يتم تطبيقها على المبلغ المتبقي (غير المسحوب) من القرض.

[3] عمولة التصرف: تدفع مرة واحدة بتاريخ دخول اتفاقية القرض حيز النفاذ. تم تحديدها بـــ 1 %من المبلغ الجملي المتعهد به من القرض ويتم سحبها مباشرة من مبلغ القرض.

2021/12

أورو). ومما يزيد في الطابع التفاضلي لهذا التمويل تمويل تكميلي بقيمة 24.5 مليون أورو في شكل هبة مقدمة من الاتحاد الأوروبي والبنك الممول وهو ما يندرج ضمن تمشي اعتمدته الوزارة منذ مدة في عملية تعبئة موارد الاقتراض وذلك قصد تحسين الصبغة التفاضلية للقروض الممولة للمشاريع العمومية. علما أنه قد تم التنصيص ضمن مقتضيات اتفاقية التمويل على أن يكون القسط الثاني من التمويل المخصص لعملية إعادة هيكلة الديون والمقدر بـــ 100 مليون من جملة 200 مليون أورو، غير متعهد به (non engagé) وبالتالي لن يتم احتساب عمولة التعهد على هذا القسط إلى حين تقدم الجانب التونسي بطلب رسمي للتعهد به.

بالإضافة إلى كل ذلك، سوف تمكن هذه العملية من توفير سيولة فورية لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بقيمة 100 مليون أورو، بمجرد إتمام إجراءات المصادقة على اتفاقية التمويل ذات الصلة، وهو ما يمثل في حد ذاته عنصرا إيجابيا اخر في هذه العملية لم يسبق التمتع به سابقا.

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب.

2021/12
الـــواردات عـــــــــدد
17 مارس 2021
مجلس نـــوّاب الشعـــب
مكتب الضبط المركـزي